

تاريخ القانون وتاريخ تطور تشريع ما، من الأهمية بمكان للباحث في مجال القانون وتاريخ الظاهرة القانونية، ذلك حين يبحث المهتم بالمجال القانوني والباحث واتباعه منهاج البحث العلمي في دراسته للقانون او بحثه في القاعدة القانونية.

وضمن مناهج البحث العلمي في دراسة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المنهج التاريخي للظاهرة العلمية، لذلك فعلى الباحث القانوني والعامل بالمجال القانون وهو في سبيل دراسته للقانون وتطبيقه للقاعدة القانونية يجب عليه دراسة المنهج التاريخي للظاهرة القانونية.

فتطبيق منهج البحث التاريخي في دراسة القاعدة القانونية ليس مجرد سردا لوقائع تاريخ الظاهرة القانونية او القاعدة القانونية، كما هو الحال في العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى، فهي ليست مهمة القانوني او الباحث القانوني بخلاف اي بحث في أي من مجالات العلوم الإنسانية الأخرى، وهو ما يميز منهاج البحث العلمي وتاريخ الظاهرة القانونية عن أي منهاج بحث علمي اخر.

فتطبيق منهج البحث العلمي بدراسة تاريخ الظاهرة القانونية او تاريخ تشريع ما او قاعدة قانونية ما لتستكشف من حركة التاريخ وأثره على شكل التنظيم القانوني.

فالمنهج التاريخي في مجال البحث القانوني مختلف عن منهج البحث العلمي والتاريخي في مجال العلوم الطبيعية ففي مجال الدراسة القانونية لا نسرد التاريخ كسرد تاريخي مجرد، او كوقائع تاريخية متسلسلة  
ولكن في مجال الدراسة القانونية، دراسة تاريخ الظاهرة. تبقى مكوناً أساسياً للبناء النظري لأي رؤية علمية للظاهرة القانونية بخلاف العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى.

لأنك لن تتفهم القاعدة القانونية والظاهرة القانونية ولماذا خرج التنظيم القانوني على النحو القائم عليه الان  
الا إذا تفهمت التطور التاريخي الذي طرأ على بنية النص القانوني وكيف للمشرع تطور في التعديلات بأن قام تعديل النص مرة فآخري فتغير البناء القانوني. حتى ظهر بشكله الذي هو عليه الان.

في هذه الحالة يغدوا التطور التاريخي للنظرية القانونية مكوناً أساسياً لها بعكس العلوم الاجتماعية لا يكون المنهج التاريخي للتطور العلمي أي أثر الا لتوثيق تاريخ الظاهرة العلمية بما يستوجب علي الباحث القانوني دراسة تاريخ النظرية القانونية وتطورها وكيف اثر التطور في بنية النص اضافة الي وجوب دراسة فلسفة التشريع وغاية المشرع من اصدار التشريع والاثر الذي اراد احداثه بهذا لتشريع،